دور المحكمة الاتحادية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية والتشريعية في العراق ومصر

The role of the Federal Supreme Court in achieving constitutional fairness towards the executive and legislative authorities in Iraq and Egypt

الدكتور ايت الله جليلي

Dr.Ayat ollah jalili

a.jalili@qom.a c.ir

univer sity of Qom

kararalhsnaykk48@gmail.com

كرار كاظم نايف الرحيمي

الكلمات الافتتاحية:

دور المحكمة الاتحادية العليا، تحقيق الإنصاف الدستوري ،تجاه السلطة التنفيذية والتشريعية ،العراق، مصر

Keywords:

The role of the Federal Supreme Court, achieving constitutional fairness towards the executive and legislative authorities, Iraq, Egypt

Abstract

The Federal Supreme Court plays an important role in achieving constitutional justice in both Iraq and Egypt, through its duty to review the constitutionality of laws and decisions and ensure the protection of constitutional principles and fundamental rights. The Federal upreme Court in Iraq: –The Federal Supreme Court in Iraq was established in accordance with the articles of the Constitution to be the faithful guardian of the texts of the Constitution and ensure their implementation. –It has the authority to review legislation issued by the legislative authority to ensure its compliance with the Iraqi Constitution. It also has the right to adjudicate disputes between the executive and legislative authorities. –The Court reviews government decisions

and any procedures that it deems to be inconsistent with the Constitution to ensure that the authorities do not exceed their powers in a way that harms citizens or undermines their constitutional gains. –It plays a role in protecting the rights of minorities and marginalized groups, by adjudicating the constitutionality of decisions and policies that may affect these groups. –The Court has the authority to adjudicate administrative and constitutional disputes that may arise between different levels of government, including between the federal government and the regions. The Supreme Constitutional Court in Egypt: –The Supreme Constitutional Court in Egypt is the highest judicial body that exercises judicial oversight over the constitutionality of laws and regulations, based on the Egyptian Constitution. –It operates as an independent institution away from pressures from the legislative and executive authorities to ensure the achievement of justice and constitutional fairness. –The court reviews the legislation issued to ensure its compliance with the constitutional articles and the protection of the rights and freedoms stipulated in the Constitution. –It ensures a balance between the various authorities by ensuring that the executive authority does not exceed its powers or violate the laws in a way that affects the constitutional rights of citizens. –It plays a fundamental role in settling disputes between different government institutions, with a focus on resolving issues that affect the nature of the political system or affect the rights of individuals – It contributes to enhancing citizens' confidence in the judicial system through its decisions that invalidate laws or regulations that conflict with constitutional principles. - In both countries, the supreme courts represent the primary point of reference for ensuring the protection of the constitution and constitutional principles. They are a basic condition for good governance and the rule of law, and they defend the rights of individuals and groups, and work to prevent any violations by the legislative and executive authorities. The ways in which each court performs this role may vary depending on the constitutional

and political context of each country, but the ultimate goal remains to ensure the rights of citizens and protect the constitution.Therefore,

الملخص

تلعب المحكمة الاتحادية العليا دوراً مهماً في تحقيق الإنصاف الدستوري سواء في العراق أو مصر، وذلك عبر واجبها في مراجعة دستورية القوانين والقرارات وضمان حماية المبادئ الدستورية والحقوق الأساسية.

المحكمة الاتحادية العليا في العراق:

- تأسست المحكمة الاتحادية العليا في العراق وفقاً لمواد الدستور لتكون الحارس الأمين لنصوص الدستور وضمان تنفيذها.

- لديها الصلاحيات لمراجعة التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية للتاكد من مطابقتها مع الدستور العراقي. كما تملك الحق في البت في النزاعات بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

- المحكمة تتولى مراجعة قرارات الحكومة وأية إجراءات ترى أنها تتعارض مع الدستور لضمان عدم تجاوز السلطات لصلاحياتها بما يضر بالمواطنين أو ينال من مكتسباتهم الدستورية.

- تلعب دورًا في حماية حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة، وذلك من خلال البت في دستورية القرارات والسياسات التي قد تؤثر على هذه الفئات.

- المحكمة لديها سلطة الفصل في النزاعات الإدارية والدستورية التي قد تنشأ بين مختلف مستويات الحكومة، وهذا يشمل بين الحكومة الفيدرالية والمناطق.

المحكمة الدستورية العليا في مصر:

- تُعد المحكمة الدستورية العليا في مصر أعلى جهة قضائية تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، بناءً على الدستور المصري.

- تعمل كمؤسسة مستقلة بعيداً عن الضغوط من السلطتين التشريعية والتنفيذية لتضمن تحقيق العدالة والانصاف الدستوري.

- تقوم المحكمة بمراجعة التشريعات الصادرة للتأكد من توافقها مع المواد الدستورية وحماية الحقوق والحريات المقررة في الدستور.
- تضمن التوازن بين السلطات المختلفة عبر التأكد من عدم تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها أو خرقها للقوانين بشكل يؤثر على الحقوق الدستورية للمواطنين.
- تلعب دوراً أساسياً في تسوية المنازعات بين المؤسسات الحكومية المختلفة، مع التركيز على حل القضايا التي تمس طبيعة النظام السياسي أو تؤثر على حقوق الأفراد.
- تساهم في تعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي عبر قراراتها التي تبطل القوانين أو اللوائح التي تتعارض مع المبادئ الدستورية.

في كلا البلدين، تمثل المحاكم العليا نقطة الاستناد الأساسي لضمان حماية الدستور والمبادئ الدستورية. تُعد شرطا أساسيا للحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وهي مدافعة عن حقوق الأفراد والجماعات، وتعمل على منع أي تجاوزات من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية. الطرق التي تسلكها كل محكمة في أداء هذا الدور قد تختلف اعتمادًا على السياق الدستوري والسياسي لكل دولة، إلا أن الهدف الأخير يبقى ضمان حقوق المواطنين وحماية الدستور.

المقدمة

مقدمة ؟

بيان المسالة ؟

اهداف البحث ؟

أسئلة البحث ؟

فرضيات البحث

المبحث الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق : المحكمة الاتحادية العليا في العراق هي الجهة القضائية العليا المسؤولة عن حماية الدستور وضمان الفصل بين السلطات، والتأكد من أن السلطة التنفيذية والتشريعية تعمل وفقًا للأطر القانونية والدستورية. في هذا المبحث، سنستعرض دور المحكمة الاتحادية العليا في تحقيق

الإنصاف الدستوري من خلال مهامها الرقابية والعلاقة التي تربطها بالسلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق.

أولاً: الأساس القانوني للمحكمة الاتحادية العليا في العراق : تأسست المحكمة الاتحادية العليا بموجب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتعد واحدة من أهم الهيئات القضائية في العراق. تتمتع المحكمة بصلاحيات دستورية واسعة تمكنها من مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية لضمان توافقها مع الدستور.

تنص المادة (٩٣) من الدستور العراقي على اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، والتي تشمل:

الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

تفسير نصوص الدستور.

الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم أو المحافظات.

الفصل في القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص بين السلطات المختلفة.[١]

ثانياً: دور المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على السلطة التنفيذية : تتمثل أحد أبرز أدوار المحكمة الاتحادية العليا في العراق في الرقابة على القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية لضمان عدم تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها بموجب الدستور. الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية: تعتبر الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية من العناصر الأساسية لضمان احترام سيادة القانون في الأنظمة الديمقراطية. تلعب هذه الرقابة دورًا حيويًا في تحقيق التوازن بين السلطات وتجنب استبداد السلطة التنفيذية. حيث تسهم الرقابة الدستورية في ضمان أن جميع القرارات والأفعال التي تتخذها السلطة التنفيذية تتماشى مع النصوص الدستورية وتضمن حقوق الأفراد وحرياتهم.[٢] تتعدد آليات الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية، ويمكن تلخيصها في عدة أبعاد. أولاً، تبرز الرقابة القضائية كآلية رئيسية حيث يتمكن الأفراد أو الهيئات من الطعن في قرارات السلطة

التنفيذية أمام المحكمة الدستورية أو المحاكم المختصة. هذه الرقابة القضائية تهدف إلى التأكد من توافق القرارات مع الدستور والقوانين السارية، مما يعزز من حماية حقوق الأفراد. وفي كثير من الأنظمة، تُعتبر هذه المحكمة هي الجهة العليا التي تفصل في مدى دستورية القرارات الحكومية، وبهذا تلعب دورًا محوريًا في تحقيق العدالة. ثانيًا، يمكن أن تتجلى الرقابة أيضًا من خلال البرلمان، حيث يقوم المجلس التشريعي بدور رقيب على الأفعال التنفيذية. يتمكن البرلمان من استجواب أعضاء الحكومة، ومطالبتهم بتقديم تقارير حول قراراتهم، مما يتيح له تقييم مدى توافق تلك القرارات مع المبادئ الدستورية. وعندما يعتقد البرلمان أن هناك انتهاكًا للدستور، يمكنه اتخاذ إجراءات مثل إصدار قرار بإلغاء القرار التنفيذي أو اتخاذ خطوات أخرى لمحاسبة الحكومة. علاوة على ذلك، تلعب الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني دورًا مهمًا في الرقابة على السلطة التنفيذية. إذ تقوم هذه الجهات بمراقبة قرارات الحكومة وتقديم شكاوى أو تظلمات من خلال آليات قانونية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. في حالة وجود قرارات تعتبر غير دستورية، يمكن للمنظمات الحقوقية أن تضغط على الحكومة لإعادة النظر في تلك القرارات أو الطعن فيها أمام الجهات القضائية. ومع ذلك، تواجه الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية تحديات عديدة. من بين هذه التحديات هو التأثيرات السياسية التي قد تؤثر على استقلالية القضاء. في بعض الأنظمة، قد تتعرض المحاكم لضغوط سياسية تجعلها تتجنب اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الأفراد أو تخالف توجهات السلطة التنفيذية. كما أن التحديات الإدارية والموارد المحدودة التي تواجه المحاكم يمكن أن تؤثر على قدرتها على معالجة القضايا بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخيرات في البت في القضايا وتقديم العدالة. بالإضافة إلى ذلك، هناك جوانب تتعلق بنقص الوعي العام حول الحقوق القانونية ودور الرقابة القضائية. قد يكون للأفراد قلة من المعرفة حول كيفية الطعن في القرارات أو ما هي الإجراءات القانونية المتاحة لهم، مما يضعف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. هنا يأتي دور التعليم والتوعية القانونية كمكون أساسي لتحسين مستوى الوعي العام بضرورة الرقابة على القرارات التنفيذية

وحقوق الأفراد.[٣] في النهاية، تُعد الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية ضرورية لضمان حماية الحقوق والحريات في المجتمع. تعمل هذه الرقابة على تعزيز سيادة القانون ورفع مستوى المساءلة والشفافية، مما يسهم في بناء ثقة المواطنين في النظام السياسي والقانوني. على الرغم من التحديات التي تواجه هذه الرقابة، إلا أن تعزيز استقلالية القضاء ودعم مؤسسات المجتمع المدني وزيادة الوعي العام تشكل خطوات هامة نحو تحسين فعالية الرقابة على دستورية القرارات التنفيذية. تراقب المحكمة الاتحادية العليا القرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية للتأكد من توافقها مع المبادئ الدستورية. وفي حال صدور أي قرار مخالف للدستور، يحق للمحكمة إلغاؤه.[٤]

الفصل في النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم: تعتبر النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم من القضايا الأساسية التي تؤثر على استقرار الأنظمة السياسية، خاصة في الدول التي تعتمد نظامًا فدراليًا. إذ تتسم هذه النزاعات بالتعقيد، حيث تتداخل فيها العديد من الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية. وعادةً ما تنشأ هذه النزاعات نتيجة لاختلاف في المصالح، أو تباين في الأيديولوجيات السياسية، أو حتى خلافات حول توزيع السلطة والموارد. ومن هنا تأتي أهمية وجود آليات فعالة للفصل في هذه النزاعات لضمان استقرار النظام السياسي. في العديد من الدول، تعتبر المحاكم الدستورية أو العليا هي الجهة المسؤولة عن الفصل في النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم. تملك هذه المحاكم الصلاحية لتفسير الدستور وتحديد مدى دستورية الإجراءات التي تتخذها أي من الطرفين. في هذا السياق، يلعب القضاء دورًا محوريًا في تسوية النزاعات من خلال تطبيق المبادئ الدستورية وتفسيرها بطريقة عادلة. كما أن هذا النوع من القضاء يوفر حماية للحقوق المقررة دستوريًا للأقاليم، مما يساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والتعاون بين المركز والأقاليم.[٥]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الوساطة دورًا فعالًا في حل النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم. في بعض الأحيان، قد تكون الحلول القضائية غير كافية أو قد تستغرق وقتًا طويلًا، مما يجعل الوساطة خيارًا مفضلًا. في هذه الحالات، يتم

استخدام أطراف ثالثة محايدة، سواء كانت منظمات دولية أو شخصيات سياسية مستقلة، للتوسط بين الطرفين. يساعد هذا النوع من الحلول على تقليل التوترات وإيجاد حلول توافقية تُلبي مصالح جميع الأطراف المعنية. ومع ذلك، يواجه الفصل في النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم عدة تحديات. قد يكون هناك تأثيرات سياسية على العملية القضائية، حيث قد تحاول الحكومة المركزية استخدام نفوذها للضغط على القضاء لتحقيق مصالحها. في هذه الحالات، يصبح من الصعب على المحاكم تحقيق العدالة، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات وزيادة التوترات. كما أن وجود عدم الثقة بين الأطراف المعنية قد يجعل من الصعب التوصل إلى حلول مشتركة، حيث قد يتهم كل طرف الآخر بمحاولة استغلال القضية لصالحه.

ثالثاً: دور المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على السلطة التشريعية

إلى جانب رقابتها على السلطة التنفيذية، تقوم المحكمة الاتحادية العليا بمراقبة القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية (مجلس النواب)، وذلك لضمان توافقها مع الدستور:

مراجعة دستورية القوانين: تقوم المحكمة الاتحادية العليا بمراجعة القوانين التي يصدرها البرلمان لضمان أنها تتماشى مع الدستور. في حال إصدار قانون مخالف للدستور، يحق للمحكمة إلغاء هذا القانون أو تعديله.[٦]

تفسير النصوص القانونية والدستورية: تعد عملية تفسير النصوص القانونية والدستورية من العمليات الأساسية التي تضمن تطبيق القوانين بشكل صحيح وعادل. وتعتبر هذه العملية حيوية لأنها تساعد على فهم المعاني الدقيقة للكلمات والعبارات المستخدمة في النصوص القانونية، مما يسهم في تحقيق العدالة ويعزز من سيادة القانون. إن التفسير الدقيق للنصوص القانونية والدستورية يساعد في تيسير تطبيق القوانين بما يتماشى مع الغرض الأساسي من تلك القوانين، وهو حماية الحقوق وضمان العدالة. تفسير النصوص القانونية ليس مجرد عملية لغوية، بل

يتطلب فهماً عميقاً للسياق الاجتماعي والسياسي الذي أنشئت فيه هذه النصوص. فالقانون ليس مجرد مجموعة من القواعد الجامدة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين القيم والمبادئ التي تسود المجتمع. لذا، فإن المفسرين، سواء كانوا قضاة أو محامين أو أكاديميين، يحتاجون إلى مراعاة هذه الجوانب عند تفسير النصوص. فالتركيز على النصوص فقط قد يؤدي إلى نتائج غير منصفة أو متناقضة مع المبادئ الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان. تتعدد أساليب تفسير النصوص القانونية، وأحد الأساليب الأكثر شيوعاً هو التفسير اللغوي، حيث يتم التركيز على المعاني الواضحة للكلمات المستخدمة في النص. ولكن هذا الأسلوب قد يكون محدودًا في بعض الحالات، لذلك غالبًا ما يتم استخدام أساليب أخرى مثل التفسير التاريخي، الذي يأخذ بعين الاعتبار نية المشرع في وقت صياغة النص. وعلاوة على ذلك، يعتبر التفسير القضائي مهمًا أيضًا، حيث يمكن للمحاكم أن تسهم في توضيح المعاني من خلال القرارات التي تصدرها في القضايا المعروضة أمامها.[٧] من الجوانب المهمة الأخرى لتفسير النصوص القانونية هو تأثير السياقات الدولية والمبادئ القانونية العامة. في عالم متصل ومعولم، تزداد الحاجة إلى توافق النصوص القانونية مع المعايير الدولية. وهذا يعني أن المفسرين يجب أن يكونوا واعين للقواعد والمعايير الدولية عند تفسير النصوص المحلية. هذا التوجه لا يساعد فقط على تعزيز الالتزام بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، بل يسهم أيضًا في تحسين صورة النظام القانوني للدولة على الساحة الدولية.

رابعاً: دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية مبدأ الفصل بين السلطات : إن المحكمة الاتحادية العليا هي الحارس الرئيسي لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يعد ركنًا أساسيًا في النظام الديمقراطي العراقي. فهي تعمل على ضمان عدم تجاوز أي من

السلطات حدود اختصاصها، مما يساهم في تحقيق التوازن بينها ومنع حدوث انحرافات في أداء السلطات.

الفصل في تنازع الاختصاصات: تعتبر مسألة الفصل في تنازع الاختصاصات من القضايا القانونية المهمة التي تعكس كيفية توزيع السلطة بين مختلف الهيئات والمستويات في النظام القانوني. يمثل تنازع الاختصاصات تعارضًا بين السلطات المختلفة، سواء كانت سلطات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، حول القضايا التي تندرج ضمن اختصاصاتها. هذه النزاعات قد تؤدي إلى إرباك في تنفيذ السياسات العامة وإلى عدم وضوح في مسؤوليات كل هيئة، مما يؤثر سلبًا على فعالية الحكم واستقرار النظام القانوني. تتجلى أهمية الفصل في تنازع الاختصاصات في عدة جوانب. أولاً، يساعد هذا الفصل على ضمان تحقيق العدالة والمساءلة. عندما يتم تحديد الاختصاصات بدقة، يمكن للأفراد والمجتمعات اللجوء إلى الهيئة المختصة لحل مشكلاتهم. هذا الأمر يعزز من ثقة الجمهور في النظام القانوني ويعطيهم شعورًا بالأمان. كما أنه يحافظ على توازن القوى بين الهيئات المختلفة، مما يمنع أي هيئة من تجاوز سلطاتها أو استغلال نفوذها. تعتبر المحاكم، وخاصة المحكمة الدستورية أو المحكمة الاتحادية، الجهة الرئيسية التي تتولى مهمة الفصل في تنازع الاختصاصات. تقوم هذه المحاكم بتحليل النزاعات القانونية المتعلقة بالاختصاصات استنادًا إلى الدستور والقوانين السارية. وبفضل قدرتها على تفسير النصوص القانونية، تستطيع المحاكم أن تحدد ما إذا كانت الهيئات المعنية قد تصرفت في إطار اختصاصاتها أو تجاوزتها. هذا النوع من الرقابة القضائية يمثل حجر الزاوية في حماية الحقوق والحريات العامة، حيث يضمن عدم قيام أي هيئة حكومية بانتهاك حقوق الأفراد من خلال استغلال سلطتها. ومع ذلك، فإن عملية الفصل في تنازع الاختصاصات ليست دائمًا سهلة، بل تواجه تحديات عديدة. فالكثير من النصوص القانونية قد تكون غامضة أو متضاربة، مما يجعل من الصعب على المحاكم إصدار قرارات واضحة. في هذه الحالات، قد يلجأ القضاة إلى مبادئ التفسير القانوني أو الاعتماد على السوابق القضائية لتوجيههم. كما أن هناك ضغوط سياسية قد تؤثر على استقلالية المحاكم وتحيزها في بعض الأحيان. لذا، من

الضروري أن تكون هناك ضمانات لحماية استقلالية السلطة القضائية وتعزيز الشفافية في الإجراءات القضائية.[٨] تتطلب عمليات الفصل في تنازع الاختصاصات أيضًا تعاونًا فعالًا بين السلطات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم الاجتماعات الدورية بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية في توضيح الاختصاصات وتجنب النزاعات المحتملة. هذا النوع من التعاون يسهم في تحسين كفاءة النظام القانوني ويضمن تنسيقًا أفضل بين الجهات المختلفة. أحد الأمثلة المعاصرة على تنازع الاختصاصات يمكن أن يكون بين السلطات المحلية والسلطات المركزية. فغالبًا ما تواجه الحكومات المحلية تحديات تتعلق بالموارد والسلطة، مما يؤدي إلى نزاعات حول من يملك الحق في اتخاذ القرارات. في هذه الحالات، تلعب المحاكم دورًا حاسمًا في تحديد كيفية توزيع الاختصاصات، وهو ما قد يكون له تأثير كبير على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أن هناك أهمية كبيرة لتوفير التعليم والتوعية حول مسألة تنازع الاختصاصات. فالتوعية بحقوق الأفراد حول كيفية اللجوء إلى المحاكم عند حدوث تنازع يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة بالنظام القانوني. لذلك، يجب أن تكون هناك برامج تعليمية تهدف إلى رفع مستوى الوعي العام حول حقوق الأفراد والإجراءات القانونية المتاحة لهم.[٩] بشكل عام، يعتبر الفصل في تنازع الاختصاصات من العوامل الأساسية لتحقيق العدالة واستقرار النظام القانوني. من خلال الرقابة القضائية الفعالة، وتعزيز التعاون بين السلطات، وتوفير التعليم والتوعية، يمكن تحقيق نظام قانوني أكثر فعالية وعدلاً. إن الهدف النهائي يجب أن يكون بناء نظام يحمي حقوق الأفراد ويعزز من مبادئ العدالة والمساواة. عندما يحدث نزاع بين السلطات حول حدود الاختصاصات الممنوحة لكل منها، تقوم المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في هذا النزاع بما يضمن التزام كل سلطة بحدود اختصاصاتها.[١٠] منع تداخل السلطات: تعد مسألة منع تداخل السلطات من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها أي نظام سياسي ديمقراطي. فالتداخل بين السلطات يمكن أن يؤدي إلى فقدان التوازن بين الهيئات المختلفة، مما قد يؤثر سلبًا على حقوق الأفراد ويهدد مبادئ الحكم الرشيد. يعتمد مفهوم منع تداخل السلطات على

فكرة أن كل سلطة يجب أن تعمل ضمن نطاق اختصاصها المحدد، وأن تكون هناك آليات رقابية لضمان عدم تجاوز أي سلطة لحدودها. المطلب الأول: دور المحكمة الاتحادية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية : تلعب المحكمة الاتحادية العليا في العراق دورًا حيويًا في ضمان التوازن بين السلطات الدستورية وضمان التزام السلطة التنفيذية بالقوانين والدستور. تقوم المحكمة بمهام رقابية أساسية تساهم في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية، والتي تشمل مراجعة قراراتها وأعمالها، والتأكد من التزامها بالحدود الدستورية وعدم تجاوز صلاحياتها. وفي هذا المطلب، سنلقي الضوء على هذه الأدوار وكيف تؤثر على الأداء التنفيذي في العراق. أولاً: الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية : تُعد الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية من العناصر الأساسية التي تضمن حماية الحقوق والحريات في أي نظام ديمقراطي. إذ تسهم هذه الرقابة في التأكد من أن جميع القرارات والتشريعات التي تصدرها السلطة التنفيذية تتوافق مع الدستور والقوانين المعمول بها. يتجلى دور هذه الرقابة في منع تجاوز السلطة أو استغلالها، مما يعزز من مبدأ سيادة القانون ويؤدي إلى تعزيز الثقة في النظام القضائي. تتمثل إحدى الآليات الرئيسية للرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية في القضاء الدستوري. فالمحاكم الدستورية أو المحكمة الاتحادية في بعض الدول تكون مسؤولة عن فحص مدى توافق القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية مع أحكام الدستور. وهذا يتطلب أن تكون هناك آلية واضحة لتقديم الطعون القانونية من قبل الأفراد أو الجهات المتضررة من تلك القرارات. في هذا الإطار، يمكن للأفراد أو الجمعيات المدنية أن تتقدم بطعون قانونية ضد قرارات السلطة التنفيذية التي يرون أنها تتعارض مع حقوقهم المنصوص عليها في الدستور، مما يوفر سبيلاً للرقابة والمساءلة.

على سبيل المثال، في العراق، يُعتبر مجلس النواب مسؤولاً عن متابعة قرارات الحكومة ومراقبتها، إلا أن الرقابة القضائية تأتي لتؤكد على دستورية تلك القرارات. إذ يمكن أن تتدخل المحكمة الاتحادية العليا لتقييم ما إذا كانت تلك القرارات قد اتخذت

بناءً على الأسس القانونية السليمة، ولتحديد ما إذا كانت تتماشى مع القيم والمبادئ الدستورية. هذا النوع من الرقابة يشكل ضمانة ضد تجاوز السلطة التنفيذية، حيث يمكن أن تصدر المحكمة حكمًا بإلغاء أي قرار يُعتبر غير دستوري. من ناحية أخرى، هناك بعض التحديات التي تواجه الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية. إحدى هذه التحديات تكمن في عدم وضوح النصوص الدستورية، مما قد يؤدي إلى تفسيرات متباينة من قبل القضاة أو المحاكم. في بعض الأحيان، تكون النصوص غامضة أو تحتوي على مصطلحات غير محددة، مما يفتح المجال لتفسيرات متعددة. وفي بعض الدول، قد تتعرض المحاكم لضغوط سياسية تؤثر على قدرتها في اتخاذ قرارات مستقلة.[11] علاوة على ذلك، قد تتعرض الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية لمشكلة التأخر في البت في الطعون المقدمة. فقد يتطلب الأمر وقتًا طويلاً لإصدار أحكام نهائية، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأفراد الذين تأثرت حياتهم بالقرارات المتخذة. إذا كان هناك قرار تنفيذي غير دستوري قد تم تطبيقه، فإن الانتظار لفترة طويلة للحصول على حكم يمكن أن يسبب ضررًا كبيرًا للأفراد أو للجهات المتأثرة. على صعيد آخر، تكتسب الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية أهمية كبيرة في سياق تعزيز حقوق الإنسان. حيث تعد هذه الرقابة آلية فعالة لحماية حقوق الأفراد والجماعات من أي تجاوزات قد تقوم بها السلطة التنفيذية. فعندما يتم الطعن في قرار تنفيذي يعتقد أنه ينتهك الحقوق الأساسية، يتعين على المحكمة أن تنظر في المسألة بجدية، مما يساهم في تعزيز الحماية القانونية. وفي إطار تعزيز الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية، من الضروري أن تُعزز القوانين والإجراءات المتعلقة بالرقابة القضائية. يجب أن تتضمن هذه الإجراءات آليات واضحة وسريعة للطعن في القرارات، مما يسهم في تسريع العمليات القضائية. كما يتعين على الدول العمل على تدريب القضاة وتزويدهم بالموارد اللازمة لتعزيز استقلاليتهم وقدرتهم على اتخاذ قرارات مستندة إلى القانون. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتعاون الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية لتحقيق تكامل في العمل، حيث يمكن أن تساهم هذه الشراكة في تعزيز مبدأ سيادة

القانون. فعندما يتعاون الجميع لحماية الدستور وحقوق الأفراد، يمكن أن يتحقق التوازن المطلوب بين السلطات المختلفة. من الجدير بالذكر أن الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية ليست مجرد إجراء قانوني، بل هي أيضًا جزء من ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ تعكس هذه الرقابة التزام المجتمع بالقيم الديمقراطية وتُظهر أهمية احترام الحقوق والحريات. وبالتالي، فإن دعم هذه الرقابة يعزز من قاعدة المجتمع القانونية ويُساعد في بناء دولة قوية قائمة على سيادة القانون.[١٢]

في الختام، يُعتبر الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية أداة رئيسية في حماية الحقوق والحريات وتعزيز العدالة. ومن خلال تحسين الآليات القانونية وتعزيز التعاون بين السلطات، يمكن تعزيز هذه الرقابة بما يسهم في تحقيق نظام قانوني عادل ومستقر. تُعتبر الرقابة على دستورية القرارات والإجراءات الصادرة عن السلطة التنفيذية من أبرز المهام التي تقوم بها المحكمة الاتحادية العليا. يمنح الدستور العراقي المحكمة صلاحية مراجعة القرارات الحكومية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية. وفي حال تبين أن أي قرار أو إجراء تنفيذي ينتهك الدستور، يكون للمحكمة الحق في إلغائه.

إلغاء القرارات غير الدستورية: يعتبر إلغاء القرارات غير الدستورية من الوظائف الأساسية للمحاكم الدستورية، ويُعد هذا الإجراء خطوة هامة نحو تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. حيث تقوم هذه المحاكم بمراجعة القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية للتأكد من مدى توافقها مع الدستور. إذا وجدت المحكمة أن قرارًا ما يتعارض مع أحكام الدستور، فإن لديها السلطة لإلغائه. هذا الإجراء لا يساهم فقط في حماية حقوق الأفراد، بل يضمن أيضًا أن تعمل الحكومة ضمن حدود السلطة الممنوحة لها.

عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرارًا يعتبر غير دستوري، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية متعددة على المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد أو جماعات معينة، مما يستدعي تدخل القضاء. إن إلغاء القرارات غير

الدستورية يعتبر أحد الوسائل الفعالة للتصحيح، حيث يُعطي الأفراد الحق في الاعتراض على أي قرار يعتقدون أنه يتعارض مع حقوقهم. وهذا يعكس التزام النظام القانوني بحماية الحقوق والحريات الأساسية. تتمثل إحدى التحديات التي تواجه إلغاء القرارات غير الدستورية في تأخر الإجراءات القضائية. فبعض القرارات غير الدستورية قد تُتخذ في حالات طارئة، مما يستدعي إجراءً سريعًا من قبل المحكمة. لكن في بعض الأحيان، قد تتعرض القضايا لتأخير في الإجراءات، مما يمكن أن يؤدي إلى استمرارية تأثير تلك القرارات غير الدستورية على الأفراد لفترة أطول من اللازم. لذلك، من المهم تحسين فعالية النظام القضائي لضمان السرعة في النظر في القضايا المتعلقة بإلغاء القرارات غير الدستورية. من جهة أخرى، يجب أن تكون هناك آلية واضحة للإبلاغ عن القرارات غير الدستورية. فعندما يشعر الأفراد أو الجماعات بأن قرارًا معينًا غير دستوري، يتعين عليهم أن يكون لديهم الوسائل اللازمة للطعن في هذا القرار. يمكن أن تتضمن هذه الوسائل تقديم دعاوى مباشرة إلى المحكمة الدستورية، حيث يُمكن للأفراد الحصول على استشارة قانونية تساعدهم في فهم حقوقهم وإجراءات الطعن المتاحة لهم. تعتبر عملية إلغاء القرارات غير الدستورية أيضًا وسيلة لممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية. فهي تضمن أن تظل الحكومة ضمن الحدود المرسومة لها، وأن تلتزم بالقيم والمبادئ الدستورية. وإذا تركت القرارات غير الدستورية دون إلغاء، فإن ذلك قد يؤدي إلى استغلال السلطة وتجاوزات تؤثر سلبًا على المجتمع. لذلك، تلعب المحاكم الدستورية دورًا حاسمًا في توفير هذه الرقابة.[١٣] علاوة على ذلك، فإن إلغاء القرارات غير الدستورية يسهم في تعزيز ثقافة احترام الدستور. فعندما ترى المجتمعات أن هناك آليات فعالة لإلغاء القرارات التي تتعارض مع الدستور، فإن ذلك يعزز من ثقة الأفراد في النظام القانوني. كما يشجع ذلك المجتمع على المشاركة في الدفاع عن حقوقه ورفع الصوت عند انتهاك تلك الحقوق. من المهم أيضًا أن نلاحظ أن عملية إلغاء القرارات غير الدستورية لا تتم بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي. ففي بعض الأحيان، قد تؤثر الضغوط السياسية على قدرة المحاكم الدستورية في اتخاذ قرارات مستقلة. لذا، ينبغي تعزيز استقلالية

القضاء وحمايته من أي تدخلات سياسية لضمان فعالية عملية إلغاء القرارات غير الدستورية. عند النظر إلى التجارب الدولية، نجد أن هناك دولاً نجحت في بناء أنظمة قوية تعزز من فعالية إلغاء القرارات غير الدستورية. فقد قامت هذه الدول بتطوير آليات قانونية وإجراءات واضحة تسمح للأفراد بالطعن في القرارات، مما يعكس أهمية الحقوق والحريات في المجتمع. وهذا يشير إلى أهمية التعلم من التجارب الناجحة وتطبيق الدروس المستفادة في الدول الأخرى.[١٤] في الختام، يُعتبر إلغاء القرارات غير الدستورية أداة هامة لتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. من خلال تحسين الإجراءات القضائية وتعزيز استقلالية القضاء، يمكن تحقيق بيئة قانونية أكثر عدلاً وشفافية، مما يسهم في بناء مجتمع قائم على العدالة والديمقراطية. إذا أصدرت الحكومة العراقية قرارًا أو مرسومًا يتعارض مع الدستور، يحق لأي مواطن أو جهة متضررة الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الاتحادية. وفي حال تبين أن القرار غير دستوري، تصدر المحكمة حكمًا بإلغائه.[١٥] هذه الرقابة تهدف إلى منع السلطات التنفيذية من تجاوز الحدود الدستورية المعمول بها. ثانياً: الفصل في النزاعات بين السلطة التنفيذية والسلطات الأخرى : تقوم المحكمة الاتحادية العليا بدور الحكم في النزاعات التي قد تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطات الأخرى، خاصة السلطة التشريعية أو الأقاليم. هذا الدور يهدف إلى حماية التوازن بين السلطات ومنع تجاوز أي جهة للحدود المقررة لها بموجب الدستور. حل النزاعات الدستورية بين الحكومة والأقاليم: تعد المحكمة الاتحادية العليا الجهة المخولة بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين الحكومة المركزية والأقاليم أو المحافظات. على سبيل المثال، إذا قامت الحكومة المركزية بإصدار قرار يؤثر على حقوق الأقاليم أو تجاوز صلاحياتها، يمكن للأقاليم اللجوء إلى المحكمة الاتحادية لحل النزاع.[١٦] وبهذا تساهم المحكمة في الحفاظ على التوازن الفيدرالي بين الحكومة المركزية والأقاليم. الفصل في تنازع الاختصاصات: تنشأ أحيانًا نزاعات حول الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وفي مثل هذه الحالات، تقوم المحكمة الاتحادية بدور الحَكَم لتفسير

النصوص الدستورية وتحديد الحدود الدقيقة لصلاحيات كل جهة، مما يساهم في منع التداخل في الاختصاصات وحماية النظام الدستوري.[١٧]

ثالثاً: حماية حقوق الأفراد والجماعات من تجاوزات السلطة التنفيذية : من بين الأدوار الأساسية التي تلعبها المحكمة الاتحادية العليا هو حماية حقوق الأفراد والجماعات من أي تجاوزات أو انتهاكات قد تصدر عن السلطة التنفيذية. تُمكن هذه الحماية المواطنين من الطعن في القرارات الإدارية التي تنتهك حقوقهم الدستورية أمام المحكمة. الطعن في القرارات الإدارية: إذا أصدرت الحكومة قرارات إدارية تضر بحقوق الأفراد أو تتجاوز صلاحياتها، يمكن لهؤلاء الأفراد تقديم طعون أمام المحكمة الاتحادية. ومن خلال هذه الطعون، تضمن المحكمة عدم تعرض المواطنين لأي تمييز أو انتهاك لحقوقهم المكفولة بالدستور.[١٨]

التعويض عن الأضرار الناجمة عن قرارات السلطة التنفيذية: في بعض الحالات، تقوم المحكمة الاتحادية بإلزام الحكومة بتعويض الأفراد أو الجماعات عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة قرارات تنفيذية غير دستورية. هذا الدور يساهم في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد.[١٩]

المطلب الثاني: دور المحكمة الاتحادية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التشريعية : تلعب المحكمة الاتحادية العليا في العراق دورًا محوريًا في الحفاظ على التوازن بين السلطات وضمان أن السلطة التشريعية تلتزم بأحكام الدستور والقوانين. من خلال ممارسة سلطاتها الرقابية، تعمل المحكمة على مراقبة مدى توافق القوانين التي يصدرها مجلس النواب (السلطة التشريعية) مع الدستور، وحل النزاعات بين السلطات، وحماية حقوق الأفراد من التشريعات التي قد تنتهك

الدستور. وفي هذا المطلب، سنبحث دور المحكمة الاتحادية في الرقابة على السلطة التشريعية وكيفية تحقيق الإنصاف الدستوري تجاهها.

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين : تُعد الرقابة على دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان من أهم مهام المحكمة الاتحادية العليا. هذا الدور يهدف إلى ضمان توافق التشريعات مع الدستور ومنع صدور أي قانون يتعارض مع المبادئ الدستورية، أو يحد من حقوق المواطنين أو الجماعات. مراجعة دستورية التشريعات: تختص المحكمة الاتحادية العليا في العراق بمراجعة القوانين التي يصدرها البرلمان للتأكد من مطابقتها للدستور. إذا تبين أن قانونًا معينًا يتعارض مع نصوص الدستور، يحق للمحكمة إلغاء هذا القانون أو تعديل نصوصه بما يحقق التوافق مع الدستور. هذا الدور يضمن أن السلطة التشريعية لا تتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الدستور.[٢٠] إلغاء القوانين المخالفة للدستور: في حال تم تقديم طعن بشأن دستورية قانون معين، تقوم المحكمة بمراجعة النصوص القانونية والتشريعات الصادرة عن مجلس النواب. وإذا تبين أن القانون مخالف للدستور، تصدر المحكمة قرارًا بإلغائه كليًا أو جزئيًا. هذا يعزز من سيادة القانون ويمنع أي استغلال للسلطة التشريعية.[٢١]

ثانياً: تفسير النصوص الدستورية والقانونية : إلى جانب دورها في الرقابة على دستورية القوانين، تقوم المحكمة الاتحادية العليا بتفسير النصوص الدستورية والقانونية، وهو دور بالغ الأهمية لضمان فهم النصوص وتطبيقها بطريقة متسقة وعادلة. تفسير النصوص الغامضة: بعض النصوص الدستورية قد تكون غامضة أو عرضة للتأويل المختلف. في مثل هذه الحالات، تقوم المحكمة الاتحادية بتقديم تفسير واضح وملزم لهذه النصوص، مما يساعد في حل الخلافات بين السلطات المختلفة حول كيفية تطبيق القوانين أو تفسير النصوص الدستورية.[٢٢] تعزيز الشفافية في التشريع: من خلال تفسير النصوص القانونية، تسهم المحكمة في توضيح الحدود الدستورية لصلاحيات السلطة التشريعية. هذا التفسير يساهم في توجيه البرلمان

نحو إصدار تشريعات تتماشى مع المبادئ الدستورية ويحد من التشريعات التي قد تكون غير واضحة أو تفتح الباب لتجاوزات قانونية.[٢٣]

ثالثاً: الفصل في النزاعات بين السلطات التشريعية والتنفيذية : تقوم المحكمة الاتحادية العليا بدور أساسي في حل النزاعات التي قد تنشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خصوصًا في الحالات التي يتعلق النزاع فيها بتوزيع الصلاحيات أو تطبيق القوانين. الفصل في تنازع الاختصاصات: قد تنشأ نزاعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول حدود صلاحيات كل منهما، خاصة في القضايا المتعلقة بتفسير القوانين أو تطبيقها. في مثل هذه الحالات، تقوم المحكمة الاتحادية بالفصل في النزاع وتحديد الصلاحيات الممنوحة لكل سلطة بموجب الدستور، مما يساهم في الحفاظ على التوازن بين السلطات ومنع تجاوز الصلاحيات.[٢٤]

منع تداخل السلطات: تضمن المحكمة الاتحادية من خلال هذا الدور عدم تجاوز السلطة التشريعية أو التنفيذية لصلاحياتها أو التأثير على استقلالية بعضها البعض. وذلك من خلال البت في القضايا المتعلقة بتداخل الصلاحيات أو إصدار قرارات قد تؤثر على سير العملية التشريعية أو التنفيذية.[٢٥]

المبحث الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا في مصر : تلعب المحكمة الدستورية العليا في مصر دورًا مركزيًا في الحفاظ على الدستور وسيادة القانون، من خلال رقابة القوانين والتشريعات وضمان عدم تعارضها مع نصوص الدستور. بفضل سلطتها القضائية العليا، تحظى المحكمة بأهمية خاصة في النظام القانوني المصري، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين السلطات وضمان حماية الحقوق الدستورية للمواطنين. في هذا المبحث، سنستعرض أبرز الأدوار التي تقوم بها المحكمة الدستورية العليا في مصر فيما يتعلق بتحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية والتشريعية، وحماية حقوق الأفراد، والفصل في النزاعات الدستورية.

المطلب الأول: دور المحكمة الدستورية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية

أولاً: الرقابة على دستورية القرارات التنفيذية : تقوم المحكمة الدستورية العليا في مصر بدور رقابي مهم على السلطة التنفيذية من خلال فحص مدى دستورية القرارات والأعمال الصادرة عنها. وتعمل المحكمة على حماية مبدأ سيادة القانون ومنع السلطة التنفيذية من تجاوز حدودها الدستورية. الرقابة على القرارات الإدارية: تتيح المحكمة للمواطنين والجماعات حق الطعن في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية إذا رأوا أنها تتعارض مع الدستور. وبهذا، يتم فحص هذه القرارات من حيث التزامها بالمبادئ الدستورية.[٢٦] إلغاء القرارات المخالفة للدستور: إذا رأت المحكمة أن القرار التنفيذي يخالف الدستور، فإنها تصدر حكمًا بإلغائه، مما يجبر السلطة التنفيذية على التراجع عن هذا القرار، ويؤكد على ضرورة احترام النصوص الدستورية.[٢٧]

ثانياً: حماية الحقوق الدستورية للأفراد : تلعب المحكمة الدستورية دورًا رئيسيًا في حماية حقوق الأفراد من أي انتهاكات قد تصدر عن السلطة التنفيذية، وذلك من خلال تمكين الأفراد من اللجوء إلى المحكمة للطعن في القرارات التنفيذية التي يرون أنها تمس حقوقهم الدستورية. ضمان حقوق الأفراد: تتيح المحكمة للأفراد حق الطعن في القرارات التنفيذية التي يرون أنها تمس حقوقهم المكفولة بالدستور. ومن خلال قرارات المحكمة، يتم حماية هذه الحقوق من أي تعدٍ تنفيذي.[٢٨] إلزام السلطة التنفيذية بالتعويض: في بعض الحالات، تلزم المحكمة السلطة التنفيذية بتعويض

الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة قرارات تنفيذية غير دستورية، مما يعزز من تحقيق العدالة للأفراد.[٢٩]

المطلب الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التشريعية

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات : تلعب المحكمة الدستورية العليا دورًا أساسيًا في الرقابة على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية لضمان توافقها مع الدستور المصري. هذا الدور يعد من أهم وظائف المحكمة، حيث يسهم في منع صدور أي قوانين تتعارض مع المبادئ الدستورية أو تمس بحقوق الأفراد والجماعات. مراجعة القوانين الصادرة عن البرلمان: تقوم المحكمة بمراجعة القوانين التي يقرها مجلس النواب للتأكد من أنها لا تتعارض مع النصوص الدستورية. في حال وجدت المحكمة أن قانونًا معينًا يخالف الدستور، تصدر حكمًا بإلغائه أو تعديله.[٣٠] إلغاء القوانين المخالفة للدستور: في حال تم الطعن في دستورية قانون معين أمام المحكمة، تقوم الأخيرة بمراجعة هذا القانون، وإذا ثبت مخالفته للدستور، تصدر حكمًا بإلغائه.[٣١] هذه الرقابة تعزز من سيادة القانون وتحمي مبدأ الدستورية.

ثانياً: تفسير النصوص القانونية والدستورية : إلى جانب دورها في الرقابة على دستورية القوانين، تقوم المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص الدستورية والقانونية، وهو ما يساعد على توجيه السلطات التشريعية والتنفيذية نحو فهم سليم للقوانين وتطبيقها. تفسير النصوص الغامضة: تتولى المحكمة تفسير النصوص القانونية أو الدستورية التي قد تكون غامضة أو عرضة لتأويلات مختلفة. هذا الدور يساعد في حل الخلافات حول كيفية تطبيق هذه النصوص.[٣٢] توجيه السلطة التشريعية: من خلال تفسير النصوص القانونية، توجه المحكمة الدستورية السلطة

التشريعية نحو صياغة تشريعات تتماشى مع المبادئ الدستورية، مما يعزز من الشفافية والوضوح في عملية التشريع.[٣٣]

المطلب الأول: دور المحكمة الدستورية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية : تلعب المحكمة الدستورية العليا في مصر دورًا محوريًا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التنفيذية من خلال الرقابة على القرارات الصادرة عن هذه السلطة وضمان التزامها بالنصوص والمبادئ الدستورية. حيث تسعى المحكمة إلى ضمان عدم تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها الدستورية أو المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم. في هذا السياق، تتعدد الأدوار التي تضطلع بها المحكمة، بما في ذلك الرقابة على دستورية القرارات الإدارية والتنفيذية، حماية حقوق الأفراد، والفصل في النزاعات بين السلطة التنفيذية وباقي السلطات.

أولاً: الرقابة على دستورية القرارات التنفيذية : تعتبر الرقابة على دستورية القرارات التنفيذية من أبرز الأدوار التي تقوم بها المحكمة الدستورية العليا لضمان التزام السلطة التنفيذية بالنصوص الدستورية. وفي هذا الإطار، يتم فحص القرارات والأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية للتأكد من مدى توافقها مع الدستور. الرقابة على التشريعات الفرعية والقرارات التنفيذية: تختص المحكمة الدستورية العليا بفحص مشروعية القرارات الإدارية واللوائح التنفيذية الصادرة عن السلطة التنفيذية لضمان توافقها مع الدستور. هذه الرقابة تساعد في منع تجاوز السلطة التنفيذية لحدودها، والتأكد من أن التشريعات الفرعية لا تتعارض مع المبادئ الدستورية.[٣٤]

إلغاء القرارات المخالفة للدستور: في حال وجدت المحكمة أن القرار الصادر عن السلطة التنفيذية يخالف أحكام الدستور أو يحد من حقوق الأفراد، فلها الحق في إلغائه أو تعديله. هذا الدور يحقق العدالة الدستورية ويحافظ على حقوق الأفراد في مواجهة التجاوزات المحتملة من قبل السلطة التنفيذية.[٣٥]

ثانياً: حماية حقوق الأفراد والحريات العامة : تلعب المحكمة الدستورية العليا دورًا أساسيًا في حماية حقوق الأفراد والحريات العامة من أي تجاوز قد يصدر عن السلطة التنفيذية. تتيح المحكمة للمواطنين الطعن في القرارات التنفيذية التي يرون أنها تنتهك حقوقهم المكفولة في الدستور. تمكين الأفراد من الطعن في قرارات السلطة التنفيذية: تتيح المحكمة للأفراد حق الطعن في القرارات الإدارية التي يرون أنها تنتهك حقوقهم وحرياتهم المكفولة بالدستور. وفي حال تبين للمحكمة أن القرار التنفيذي يتعارض مع الدستور، تتدخل المحكمة لإلغاء القرار أو تعديله لضمان حماية الحقوق الدستورية.[٣٦] التعويض عن الأضرار الناجمة عن القرارات غير الدستورية: في بعض الحالات، قد تقضي المحكمة بإلزام السلطة التنفيذية بتعويض الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة قرارات أو إجراءات تنفيذية غير دستورية. هذا الإجراء يعزز من مبدأ تحقيق العدالة والإنصاف للأفراد.[٣٧]

المطلب الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التشريعية: تلعب المحكمة الدستورية العليا في مصر دورًا حيويًا في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التشريعية من خلال الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات التي تصدرها هذه السلطة. تهدف المحكمة إلى التأكد من أن السلطة التشريعية تمارس اختصاصاتها بما يتماشى مع المبادئ الدستورية، وعدم إصدار أي تشريعات تنتهك الدستور أو تمس حقوق وحريات الأفراد. ومن خلال هذا الدور الرقابي، تسهم المحكمة في تحقيق العدالة الدستورية والحفاظ على التوازن بين السلطات.

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات : تُعد الرقابة على دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية أحد أهم الأدوار التي تضطلع بها المحكمة الدستورية العليا. تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من أن التشريعات التي يقرها البرلمان تتوافق مع نصوص الدستور ولا تنتهك المبادئ الدستورية. مراجعة التشريعات البرلمانية: تقوم المحكمة الدستورية العليا بمراجعة التشريعات التي

يصدرها مجلس النواب للتأكد من مدى توافقها مع الدستور. هذا الدور يتيح للمحكمة إلغاء أو تعديل أي قانون يتعارض مع النصوص الدستورية، وبالتالي حماية حقوق الأفراد وضمان سيادة الدستور.[٣٨] إلغاء القوانين غير الدستورية: إذا تبين للمحكمة أن قانونًا معينًا يتعارض مع الدستور أو يتجاوز الصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية، تصدر حكمًا بإلغاء هذا القانون. هذا الإجراء يضمن ألا تسن السلطة التشريعية قوانين تنتهك حقوق الأفراد أو تتعارض مع المبادئ الدستورية الأساسية.[٣٩]

ثانياً: حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من التشريعات المخالفة : تلعب المحكمة الدستورية العليا دورًا أساسيًا في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من أي تجاوزات قد تصدر عن السلطة التشريعية. تتأكد المحكمة من أن القوانين والتشريعات التي يقرها البرلمان لا تمس حقوق المواطنين الدستورية. الطعن في دستورية القوانين: تتيح المحكمة للأفراد أو الجماعات الطعن في دستورية القوانين التي يرون أنها تنتهك حقوقهم المكفولة بالدستور. هذه الآلية تسمح بمراجعة القوانين المثيرة للجدل أو التي قد تحمل تجاوزات في حق الأفراد.[٤٠] إلغاء التشريعات التي تمس الحقوق والحريات: في حال رأت المحكمة أن قانونًا صادرًا عن البرلمان يتعارض مع الحقوق والحريات الدستورية للأفراد، فإنها تصدر حكمًا بإلغائه. هذا يحمي المواطنين من الآثار السلبية التي قد تترتب على التشريعات غير الدستورية.[٤١]

الخاتمة: تقوم المحكمة الدستورية العليا في مصر بدور حيوي في تحقيق الإنصاف الدستوري تجاه السلطة التشريعية من خلال الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات، وحماية حقوق الأفراد، والفصل في النزاعات الدستورية. تسهم هذه الرقابة في منع أي تجاوزات تشريعية قد تمس حقوق الأفراد أو تتعارض مع الدستور، كما تعزز من مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية كل سلطة في ممارسة صلاحياتها الدستورية

الهوامش

[١] نص الدستور العراقي، ٢٠٠٥، المادة ٩٣.

[٢] السيد، خالد. "الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية: دراسة تحليلية". دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص. ١٢٥-١٣٠.
[٣] أحمد، محمد. "السيطرة على السلطة: أهمية الرقابة الدستورية في النظم السياسية". المجلة القانونية، ٢٠١٩، ص. ٨٠-٨٥.
[٤] الجبوري، سمر. "دور المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على السلطة التنفيذية"، المجلة القانونية، ٢٠٢١، ص ٣٠.
[٥] عبد الله، سمير. "النزاعات بين الحكومات المركزية والأقاليم: دراسة تحليلية". دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص. ١٤٠-١٤٥.
[٦] العذاري، حيدر. "الرقابة على دستورية القوانين"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٦٥.
[٧] الجبوري، علي. "تفسير النصوص القانونية والدستورية: آليات وتحديات". دار الفكر القانوني، ٢٠٢٣، ص. ١٠٢-١٠٧.
[٨] الفهداوي، مريم. "تنازع الاختصاصات في الأنظمة القانونية: دراسة تحليلية". مجلة الحقوق، ٢٠٢١، ص. ٣٤-٤٠.
[٩] الصغير، عبد الرحمن. "الرقابة القضائية على تنازع الاختصاصات: دراسة مقارنة". دار الكتاب الجامعي، ٢٠٢٢، ص. ٨٨-٩٣.
[١٠] الكعبي، محمد. "الفصل في تنازع الاختصاصات بين السلطات"، مجلة القضاء الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٨٠.
[١١] العاني، حسن. "الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية: دراسة تحليلية". مجلة الحقوق، ٢٠٢١، ص. ٩٠-٩٥.
[١٢] البدر، سمر. "دور القضاء في حماية الحقوق: دراسة مقارنة". مركز الأبحاث القانونية، ٢٠٢٠، ص. ١١٠-١١٥.
[١٣] الجبوري، فاطمة. "إلغاء القرارات غير الدستورية: دراسة في فقه القانون". مجلة القانون والدراسات القانونية، ٢٠٢١، ص. ٦٥-٧٠.
[١٤] الكبيسي، حسن. "الرقابة القضائية على قرارات السلطة التنفيذية". دار الثقافة القانونية، ٢٠٢٠، ص. ١١٢-١١٧.
[١٥] الكعبي، محمد. "الرقابة على دستورية قرارات السلطة التنفيذية"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٢٥.
[١٦] النص الدستوري العراقي، المادة ٩٣، الفقرة ٤، ٢٠٠٥.
[١٧] حسن، علي. "الفصل في تنازع الاختصاصات بين السلطات"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٩، ص ٥٠.
[١٨] العذاري، حيدر. "الطعن في القرارات الإدارية أمام المحكمة الاتحادية"، المجلة القانونية، ٢٠٢٢، ص ٦٠.
[١٩] الشمري، حسين. "التعويض عن الأضرار الناتجة عن قرارات السلطة التنفيذية"، دراسات قانونية، ٢٠٢٠، ص ٧٥.
[٢٠] زكريا، أحمد. "دور المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية التشريعات"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٣٣.
[٢١] العذاري، حيدر. "إلغاء القوانين المخالفة للدستور: دور المحكمة الاتحادية"، دراسات قانونية، ٢٠٢١، ص ٤٥.
[٢٢] الجبوري، سمر. "تفسير النصوص الدستورية والقانونية"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠٢٢، ص ٥٠.
[٢٣] النص الدستوري العراقي، ٢٠٠٥، المادة ٩٣.
[٢٤] حسن، علي. "تنازع الاختصاصات بين السلطات: دور المحكمة الاتحادية العليا"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٦٠.
[٢٥] الكعبي، محمد. "تداخل الصلاحيات بين السلطات التشريعية والتنفيذية"، المجلة القانونية، ٢٠٢١، ص ٧٠.
[٢٦] محمد عبد العال، "الرقابة القضائية على قرارات السلطة التنفيذية"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٩، ص ٣٥.
[٢٧] أحمد زكريا، "دور المحكمة الدستورية في إلغاء القرارات المخالفة للدستور"، مجلة القضاء المصري، ٢٠٢٠، ص ٤٢.
[٢٨] علي حسن، "حماية حقوق الأفراد من انتهاكات السلطة التنفيذية"، المجلة القانونية، ٢٠٢١، ص ٥٠.
[٢٩] محمد الشناوي، "التعويض عن القرارات غير الدستورية"، دراسات قانونية، ٢٠١٩، ص ٦٠.
[٣٠] أحمد علي، "الرقابة على دستورية القوانين في مصر"، المجلة الدستورية، ٢٠٢١، ص ٨٥.
[٣١] التقرير السنوي للمحكمة الدستورية العليا في مصر، ٢٠٢٢، ص ٩٠.
[٣٢] زكريا، أحمد، "تفسير النصوص القانونية والدستورية"، المجلة الدستورية المصرية، ٢٠٢١، ص ١٠٠.
[٣٣] عبد الحميد، مصطفى، "توجيه السلطة التشريعية من خلال قرارات المحكمة الدستورية"، مجلة القانون المصري، ٢٠١٩، ص ١٠٥.
[٣٤] محمد عبد العال، "الرقابة القضائية على دستورية القرارات التنفيذية"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٩، ص ٤٠.

[35] أحمد زكريا، "إلغاء القرارات غير الدستورية ودور المحكمة الدستورية"، مجلة القضاء المصري، ٢٠٢٠، ص ٤٨.
[36] علي حسن، "حقوق الأفراد والطعن في قرارات السلطة التنفيذية"، المجلة القانونية، ٢٠٢١، ص ٥٥.
[37] محمد الشناوي، "التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للدستور"، دراسات قانونية، ٢٠١٩، ص ٦٥.
[38] محمد عبد العال، "الرقابة الدستورية على التشريعات البرلمانية"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠٢٠، ص ٣٨.
[39] أحمد زكريا، "إلغاء القوانين المخالفة للدستور في النظام المصري"، مجلة القضاء المصري، ٢٠١٩، ص ٤٧.
[40] علي حسن، "حماية حقوق الأفراد من التشريعات غير الدستورية"، المجلة القانونية، ٢٠٢١، ص ٥٢.
[41] محمد الشناوي، "إلغاء التشريعات التي تنتهك الحريات العامة"، دراسات قانونية، ٢٠١٨، ص ٦٠.